

تقييم دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي
- مقارنة قياسية لحالة الجزائر -

**Evaluation the role of financial inclusion in stimulating economic
growth
-econometric approach to the case of Algeria-**

حمومي وفاء^{1*}، بن عزة محمد²، العياطي جهيدة³

¹المركز الجامعي مغنية(الجزائر)، wafaa20033@yahoo.com.

²المركز الجامعي مغنية(الجزائر)، benazza.mohammed@yahoo.fr.

³جامعة تلمسان (الجزائر)، djahida.layati@univ-tlemcen.dz.

تاريخ النشر: 2022/03/02

تاريخ القبول: 2022/02/04

تاريخ الاستلام: 2021/12/01

مستخلص:

Abstract :

The main objective of this research is to figure out the effect of financial inclusion variables on economic growth in Algeria, through a descriptive and quantitative analysis using the least squares method.

This study concluded that the variables of financial represented in: branches of commercial banks, automated teller Machines (ATM), the volume of bank loans, are directly related to economic growth, except for the volume of deposits, which is related to an insignificant inverse relationship due to the increase in the level of deposits in banks, which disrupts investment and Economic growth.

Keywords: Financial inclusion: banking services: economic growth: Algeria:

JEL Classification: P34 ; G21 ; G

الهدف من هذه الدراسة هو بيان أثر متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر بتحليل وصفي وكمي ، وفق طريقة المربعات الصغرى .

وخلصت الدراسة إلى أن متغيرات الشمول المالي المتمثلة في : فروع البنوك التجارية ، ماكينات الصراف الآلي ، حجم القروض المصرفية ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي باستثناء حجم الودائع الذي يرتبط بعلاقة عكسية غير معنوية نظرا لزيادة منسوب الودائع في البنوك والذي يعطل الاستثمار النمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي: الخدمات المصرفية: النمو الاقتصادي: الجزائر.

تصنيفات JEL: P34 ; G21 ; G18

مقدمة

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اجتذب مفهوم الشمول المالي اهتمام الحكومات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم لمساهمة في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والمالية. ويساعد في الولوج إلى الخدمات المالية لكل شرائح المجتمع وبسهولة والسرعة المبتغاة. وعرفت قضية الشمول المالي اهتمام العديد من الباحثين وصناع السياسات في جميع أنحاء العالم وأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي لإستراتيجية التنمية المستدامة للبلدان. وهذا يثير مسألة ما إذا كان التمويل الشامل والنمو الاقتصادي بالأخص يكملان بعضهما البعض، لاسيما ما إذا كان الشمول المالي يحفز النمو الاقتصادي أو يعرضه للانحدار. وفقاً لمراجعة الأدبيات، تُظهر الدراسات السابقة وجهة النظر الإيجابية لتأثيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال العديد من المحددات.

وقد بات الشمول المالي موضوعاً ف جدول أعمال السياسة العالمية وتستخدم العديد من البلدان الشمول المالي كمحاولة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر إنصافاً. كما أصبح الشمول المالي الآن الهدف الرئيسي لمبادرة الوصول المالي الشامل (UFA) لمجموعة البنك الدولي لعام 2020. تم اعتباره كأداة تمكينية لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام 2016. وتعتبره مجموعة البنك الدولي مفتاحاً للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك ونمو اقتصادي أكثر شمولاً. وتحسين الرفاهية العالمية القائمة على حقوق الإنسان والمساواة لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية و البيئية، فإن أهمية الشمول المالي معترف بها الآن على نطاق واسع، حتى أنها أصبحت سياسة مهمة.

ولعل الجزائر كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة على تطوير مؤشرات الشمول المالي للوصول إلى تقديم خدمات مالية شاملة ومتسقة مع التطور العالمي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وهناك العديد من الصعوبات والعقبات التي تواجه هذا الطريق. ومن هذا المنطلق تتبادر لنا الإشكالية المحورية : ما مدى مساهمة الشمول المالي في صناعة معدلات نمو إقتصادية مهمة في الجزائر؟

فرضية البحث: استطعنا صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

يساهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر بصفة إيجابية..

أهداف البحث : من خلال هذا البحث نهدف إبراز أهم معالم الشمول المالي وطبيعة المؤشرات التي يركز عليها ، وهو يبرز أهمية الإجراءات المتخذة من طرف حكومات العالم في سبيل تسهيل الوصول غل الخدمات المالية والمصرفية من خلال تحليل بعض المؤشرات الحديثة المصاغة من

طرف هيئات عالمية متخصصة، وتفصيل أهم الآثار التي تحدثها هذه المؤشرات المالية الخاصة بتفسير توجهات الشمول المالي وتسهيل الوصول على الخدام المالية على تحفيز النمو الاقتصادي بالنظر إلى حالة الجزائر في هذا الميدان.

منهجية البحث: بغية الإحاطة بالموضوع ، والإجابة على الإشكالية المطروحة نعتد المنهج التحليلي في تشخيص الجوانب المهمة للموضوع من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بأهمية الشمول المالي وأبعاده في تحقيق النمو الاقتصادي . وإلقاء الضوء على حالة الجزائر في هذا المجال . من خلال المنهج الكمي سوف نحاول اختبار العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي ومعرفة التأثير المتبادل بينهما.

• الأدبيات والدراسات السابقة –The Literature Review-

عرف موضوع الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي العديد من الدراسات التي عالجت هذا المنحى وشملت مختلف التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ودول إفريقيا جنوب الصحراء (SSA)، وتضمنت العديد من النتائج التي يمكن الإستدلال بها . ومن بين ما ارتكزنا عليه في دراستنا مايلي:

1. دراسة (Mohammed Albiman & Omar Baka, 2021): التي هدفت إلى تقدير بيانات مقطعية في 45 دولة بين عامي 2004 و2017 في دول إفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، لمعرفة ما إذا كان الشمول المالي قد ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وتبحث الدراسة في الآثار الخطية وغير الخطية للشمول المالي باستخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة بما في ذلك مؤشر الشمول المالي. تكشف النتائج أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي. بشكل قوي بغض النظر عن الدخل المتوسط الأعلى داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وإن الحاجة إلى تصميم سياسات توسع إمكانية الوصول وتحافظ على الشمول المالي مهمة إلى حد ما، لأنها تحسن النمو الاقتصادي والتنمية وتحد من الفقر داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

2. دراسة (Hung PHAM & Linh DOAN, 2020): والتي تهدف إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في بلدان آسيوية. من خلال فحص الارتباط مع لبيانات على مستوى الدولة وعلى البنوك في 42 دولة خلال: 2011 و2014 و2017. ويتم تقييم الشمول المالي من خلال بعدين: استخدام الخدمات المالية والوصول للنظام المالي. وأفرزت نتائج الدراسة أن للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي، والاثنين يمكن أن يكونا مكملين.

- وتضع نتائج البحث أمام المؤسسات المالية والحكومات معلومات ثاقبة لمساعدتهم في الحصول على استراتيجية تنمية مالية مناسبة، وتعزيز الاستقرار المالي للنظام بأكمله.
3. دراسة (Al Burguillos & Danny , 2020): حيث قام الباحثان بفحص العوامل الرئيسية التي أثرت على تعميق الشمول المالي عبر مناطق الفلبين (17) في الفترة من 2013-2017. باستخدام مؤشر الشمول المالي الإقليمي متعدد الأبعاد (FII) الذي طوره برنامج BSP، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباينات بين المناطق فالمنطقة الأقل شمولاً من الناحية المالية لا تظهر تقدماً كبيراً. وباستخدام تقنيات البيانات المقطعية "البانل"، حاولا تحديد العوامل التي تؤثر على عدم تجانس الشمول المالي بين الأقاليم. وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي، وعدد السكان، ومؤشر توافر البنية التحتية المادية، ودرجة انتشار الهاتف المحمول هيمن بين العوامل القوية التي تفسر اختلافات الشمول المالي عبر المناطق.
4. دراسة (RATNAWATI , 2020): التي هدفت إلى معالجة الشمول المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في العديد من بلدان آسيا، من خلال قياسه بثلاثة أبعاد، وهي الاختراق المصرفي، والوصول إلى الخدمات المصرفية. واستخدام معدل الفقر لقياس نسبة الفقر الوطني، ومعامل جيني «GINI» كمؤشر لعدم المساواة في الدخل. والاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة. وتظهر نتائج الدراسة أن جميع أبعاد الاستقرار المالي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي. ولم يكن التأثير الجزئي لبعده الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل.
5. دراسة (أحمد باغه ، 2021): والتي تناولت قياس تأثير محددات الشمول المالي والتي عددها 21 مؤشراً لوصف الشمول المالي على أبعاد السلامة المصرفية للبنوك التجارية في مصر خلال الفترة بين 2014 و2020 باستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (المقطعية الزمنية). واستطاع الباحث التوصل إلى عدد من النتائج، منها عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالي والسلامة المصرفية بالبنوك التجارية فيما عدا بُعد تمويل المشاريع الصغيرة، وبينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية ووجود تأثير معنوي.

1- مفاهيم أساسية حول الشمول المالي ومحدداته

تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

1-1 تعريف الشمول المالي

لقد أعطت مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI تعريفا ينص على ان الشمول المالي يتمثل في تلك "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول الخدمات المالية واستخدام كافة فئات المجتمع وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاهية المالية وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (القاضي، 2018)

وقد عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report -" على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion Measurement in the Arab World) إلى تمتع الأفراد بما فهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ). يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (بن رجب، 2018)

وعلى حسب تقرير البنك الدولي 2018 اعتبر هذا الأخير على أنه إمكانية كل من الأفراد والشركات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلي

احتياجاتهم في كل من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. (worldbank, 2018)

في حين تعددت الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع كما تنوعت تعاريفها وعلى سبيل المثال فقد اعتبر الشمول المالي على أنه الاستخدامات المالية الرسمية من قبل الفقراء وأن لها فوائد عديدة للأسر الفقيرة، حيث أنها توفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار الذي يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي، وارتفاع مستوى استخدام الودائع المصرفية مما يساهم في تأمينها كقاعدة ورائع أكثر استقرارًا للبنوك في أوقات الشدة (Ozili & Peterson, 2018).

2-1 محددات الشمول المالي

2-1-1 التعليم والثقافة المالية:

يعتبر التعليم عامل مهم في شرح الشمول المالي، فالمتعلمون هم من لديهم القدرة على فهم المنتجات المالية المختلفة في السوق، وبالتالي يعتبر عامل مهم لتحسين الثقافة المالية والسلوك المالي لغرض تسهيل وصولهم إلى المنتجات، وأثبتت العديد من الدراسات على أن المعرفة المالية أداة مهمة في تحفيز الطلب على الخدمات المالية وأن هناك علاقة ايجابية بين محو الأمية المالية وجميع مقاييس الشمول المالي. (Grohmann, Menkhoff, & Klühs, 2018) وبالتالي، فإن جميع الاستراتيجيات الوطنية للإدماج المالي تقريبًا تتضمن محو الأمية المالية مكونا رئيسيا يساهم في زراعة الوعي المالي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات اللازمة للأفراد للوصول الفعال إلى هذه الخدمات واستخدامها. (OECD, 2015). وما تجدر الإشارة إليه إلى أن هناك وجود علاقة ايجابية بين محو الأمية المالية والقدرة المعرفية.

2-1-2 الانتشار المصرفي:

يعبر هذا البعد عن مدى الانتشار الذي يحققه القطاع المصرفي من حيث توزيع الوحدات المصرفية على المناطق الجغرافية بمختلف مناطق الجمهورية، كذلك سهولة الوصول المالي من خلال الأجهزة الرقمية المستحدثة، والتي تعمل على تقديم الخدمات المالية بنقلها بالوكالة. (أحمد باغه ، 2021) وأوضحت بعض دراسات قياس الاشتغال المالي أن 59% من البالغين لا يوجد لديهم أي حساب مصرفي بسبب عدم وجود ما يكفيهم من المال وذلك على الصعيد العالمي، وهذا يعني أن الخدمات المالية حتى الآن ليست في متناول المستخدمين ذوي الدخل المنخفض، وذلك بسبب معيقات أخرى تمنعهم من فتح حساب مصرفي بسبب عامل المسافة وعدم الوصول إلى مزدوجي الخدمات المالية، ونقص الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية. (Al-Chahada, Qasim, & Ghaleb, 2020)

2-1-3- التكنولوجيا المالية والرقمنة النقدية:

تعرف التكنولوجيا المالية حسب تقرير مختبر wamda و payfort للتكنولوجيا المالية على أنها "تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية"، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة. (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020، صفحة 70). وقد اكتسبت الخدمات المالية الرقمية (DFS) أيضا زخما عالميا ويُنظر إليها الآن على أنها ربما الآلية الأكثر واعدة لتمكين الوصول المالي وتعزيز الشمول المالي العالمي. فقد ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم. في تحويل الخدمات المالية التقليدية (البنوك التقليدية وآلات الصرف الآلي - أجهزة الصراف الآلي) إلى DFS (أدوات الدفع الرقمية مثل النقود المحمولة والمحافظ الرقمية)، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة.

كما توصلت دراسة أجرتها (نهلة أبو العز، 2021) وجود تأثير معنوي موجب لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المحمولة على الشمول المالي، بينما لا يوجد تأثيراً معنوياً لاستخدام بطاقات الائتمان والديون الالكترونية على الشمول المالي في بعض الدول الإفريقية.

2-1-4- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، ولكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي، بالتالي التقديرات المستندة على نماذج مكونة من معادلة واحدة لا تفي بالغرض، حيث اتضح من خلال نماذج هذه الدراسة أنها تعطي تقديرات أقل من الصواب بنسبة 29 بالمائة فيما يتعلق بتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الشمول المالي. كما تؤدي إلى تقديرات تفوق الصواب بنسبة بالمائة بالنسبة لتأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (بن رجب، 2018)

2-1-5- الجنس والعمر:

تعد الفجوة الموجودة بين الجنسين من أهم العوامل التي تؤثر على الشمول المالي فقد توصلت دراسة (Fungáčová & Weill, 2014) وجود علاقة بين التعليم والشمول المالي، عند النظر

في الائتمان الرسمي فقد تم التوصل إلى أن النساء أقل عرضة للإبلاغ عن امتلاك حساب رسمي. كما أن تأثير العمر مطابق لمؤشرات الشمول المالي الثلاثة، نجد تأثيرات مهمة للعمر، إيجابية وسلبية على التوالي. بالتالي تم التوصل إلى أن هناك علاقة غير خطية بين العمر والشمول المالي. هذا يعني أن كبار السن يستخدمون خدمات مالية رسمية أكثر من بقية السكان. لماذا نجد استخدامًا أقل بعد عمر معين؟ فقد تم تفسير هذا من حيث "تأثير الأجيال" ، والذي قد ينشأ من جانب الطلب أو جانب العرض.

كما توصلت دراسة (سعدان ومحاجبية، 2018) إلى اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المملوكة الرسمية، حيث توصلوا إلى أن نسبة الذكور أكثر في امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول المغاربية.

1-2-6 متغيرات الاقتصاد الكلي:

هي المؤشرات التي يأخذها بلد ما في الاعتبار من أجل فهم واقعه الاقتصادي لتعزيز تنمية المستدامة، فمن أهم هذه المتغيرات نجد الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، الانفاق العام، وسعر الفائدة، وقد حاولت العديد من الدراسات أن تبين العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات الكلية والشمول المالي بحيث توصلت دراسة (Thi-Hong Van, Anh, & NhanThien, 2019) إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي واستدللت بحقيقة أن البلدان ذات الدخل المنخفض تعرف مستويات منخفضة من الشمول المالي، كما أن الثروة وارتفاع الدخل والتعليم يسهل عملية الوصول للخدمات المالية (Zins & Weill, 2016). في حين أشار (Stijn, 2006) إلى إن التدخلات الحكومية لتوسيع الوصول إلى التمويل بشكل مباشر مكلفة ومحفوفة بالمخاطر، من بينها مخاطر فقدان الفئات المستهدفة.

1-2-7 الاستبعاد المالي:

يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار معضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تنتج حالة الاستبعاد المالي لوجود عدة عوامل تعيق عملية الشمول المالي والتي من أبرزها عدم توافر

البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.(بن عيشوية، 2018)

2-1-8- الجودة المؤسسية:

في قطاع مالي شامل، قد تسهل الجودة المؤسسية الأفضل وساطة فعالة، وتعزز الأداء الاقتصادي. (Mathur & Marcelin, 2015) وهذا ما أكده (Keefer & Knack, 1997) باعتبار أن المؤسسات الأكثر حيوية تعزز الرفاهية الاقتصادية. 1. دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي -مقاربة نظرية-

تعرضت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي و تأكدت قوة التأثير بين المتغيرين وفق العديد من الترتيبات ، حيث قدم Levine سنة 2005 مراجعة شاملة لكيفية تأثير الأنظمة المالية ذات الوظائف المختلفة على قرار الادخار والاستثمار، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتي تتضمن خمس وظائف أساسية: (Thi- Hong Van,, Anh , & NhanThien, 2019)

(1) – إنتاج معلومات مسبقاً عن الاستثمارات المحتملة

(2) – مراقبة الاستثمار وآثار حوكمة الشركات

(3) – تداول وتنويع وإدارة المخاطر

(4) – تعبئة المدخرات وتجميعها

(5)- تبادل السلع والخدمات.

وتساهم هذه الوظائف من خلال تخصيص موارد ذات كفاءة، وتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري والتكنولوجي (Goyal, Creane , Mobarak, & Sab, 2014) .

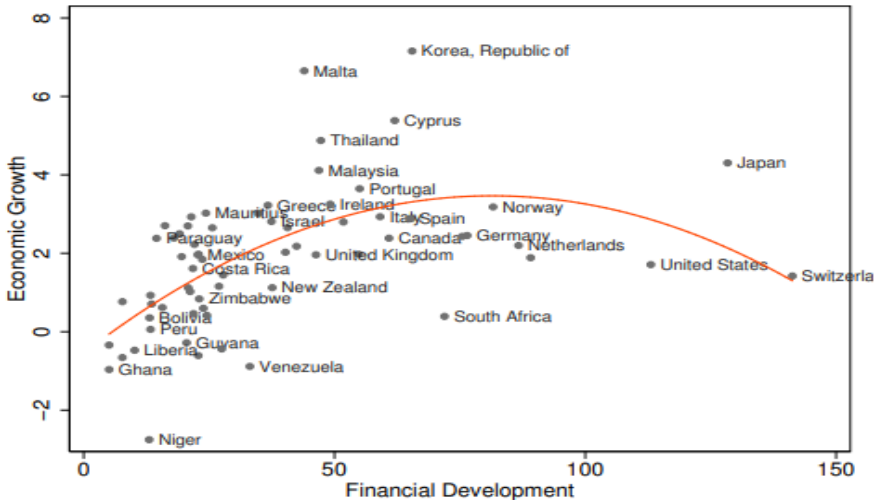
ووفق عدة رؤى يمكن أيضاً النظر إلى العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من منظور وظائف الوساطة المالية التي تسمح بالتخفيف من مشكلة عدم تناسق المعلومات، وبالتالي تسهيلات لمعاملات وتعزيز النمو الاقتصادي. فقد اعتبر (Levine, Loayza, & Beck., 2000) ، أن هناك تأثيراً إيجابياً لتطوير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي ويبدو أن نظام المحاسبة يشرح المستوى المختلف للتطور المالي عبر البلدان. واستخدم (Bruhn & Love, 2014) تجربة طبيعية في المكسيك لدراسة تأثير فتح بنوك تجارية جديدة وزيادة الوصول إلى الائتمان من طرف الأفراد ذوي الدخل المنخفض. وأظهرت النتيجة أن زيادة الوصول إلى

الخدمات المالية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستويات الدخل، والاستثمار في الأعمال غير الرسمية ومعدل البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي يمثل تحديًا حيث أنهما قد يؤثران على بعضهما البعض. فمن ناحية سيؤثر الشمول المالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي بفضل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للشركات التي قد تكون مقيدة ماليًا، ويؤدي في النهاية إلى تنمية اقتصادية. (Cihak, Mare, & Melecky, , 2016) كما يلاحظ وفق مقاربات عديدة أن معدل نمو أعلى بكثير في القطاعات التي تميل إلى الاعتماد على التمويل الخارجي في البلدان التي لديها عمق مالي أكبر. وبهذا المعنى تؤثر التنمية المالية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تقليل القيود المالية للشركات ومن خلال الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، وبالتالي يتمتع الفقراء بفرص متساوية للاستثمار في تعليمهم وأصولهم المادية، مما يؤدي إلى الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز التنمية الاقتصادية. (Mehrotra & Yetman, 2015)

وكأمثلة عامة عن دور مؤشرات الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي فقد أفرزت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع المهم ، وما قدمه (Lorenzo, 2015) في دراسة شملت العديد من دول العالم حول دور تنمية أقطاب المالية وما يحدثه من أثر جلي على النمو الاقتصادي فقد لوحظ تقدم كل من الولايات المتحدة واليابان ، كوريا الجنوبية ودول الاسكندنافية وجنوب إفريقيا في مجال تطوير الخدمات المالية وما أثر ذلك على النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ ، مثلما هو ملاحظ في الشكل البياني الموالي :

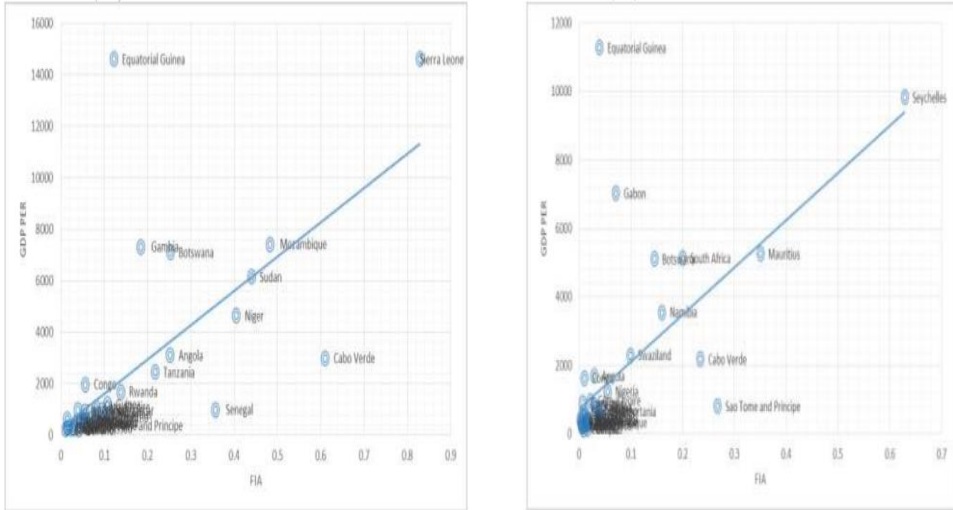
الشكل رقم (01) : التنمية المالية كمحدد مهم للنمو الاقتصادي في العديد من دول العالم



Source :(Lorenzo, 2015)

ومثال على ذلك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء(SSA)، ارتفع البالغون الذين لديهم حسابات بنكية إلى 34٪ في 2014 بعد ما كان المؤشر 24٪ في 2011 ، بينما زاد الوصول إلى الائتمان إلى 6٪ ، ارتفاعاً من 4.8 خلال نفس الفترة ، وبالتالي يُعد التقدم الأخير في مجال الشمول المالي أمراً مشجعاً لكن غير كافٍ و أن النظام المالي الرسمي في أفريقيا لا يزال غير شامل ومع هذا فإن هذا التطور البسيط أحدث علاقات إيجابية بين النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر الشمول المالي (FIA) في غالبية دول المجموعة بين عامي 2004 و 2016.

الشكل رقم (02):العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء 2004 و 2016



Source :(Mohammed Albiman & Omar Baka, 2021)

3-دراسة قياسية لأثر متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
 من خلال هذه الدراسة التطبيقية سوف نبحث في أهم التأثيرات المحتملة لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وذلك بغية معرفة أهم المتغيرات تأثيراً من أجل تثمينها وفق إجراءات ميدانية، مع العلم أن أهم متغيرات الشمول المالي تم تحديدها وفق اطلاعنا الواسع على أهم الدراسات في هذا المجال.

3-1- وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة

تستدعي دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي حصر عدد من المتغيرات (المستقلة) الخاصة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي (كتغير تابع)، بالإعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة ، والجدول يوضح أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (01):متغيرات الدراسة

المصدر	الرمز	السلسلة
-The bank-of algeria -The world Bank	GDP	الناتج المحلي الخام (معبّر عنه بمعدل النمو الاقتصادي)
	CBB	فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ)
	ATM	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)
	ABL	حجم القروض المصرفية (% من GDP)
	ABD	حجم القروض المصرفية (% من GDP)

المصدر: من إعداد الباحثين

نستعمل ضمن هذه الدراسة سلاسل زمنية سنوية تم الحصول عليها من مصادر: البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري ، وتغطي الدراسة الفترة ما بين 2004 و 2019، وذلك نظرا لتوفر المعلومات عن المتغيرات محل الدراسة في هذه الفترة، والتي تعبر عن متغيرات الشمول المالي (متغيرات مستقلة) وهي كما يلي: (1) CBB: فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ) ، (2) ATM: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) ، (3) ABL: حجم القروض المصرفية (% من GDP) ، (4) ABD: حجم القروض المصرفية (% من GDP) ، بينما المتغير التابع يمثل : GDP: الناتج المحلي الخام (معبّر عنها بمعدل النمو الاقتصادي)، والجدول رقم 02 يوضح الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (02):متغيرات الدراسة

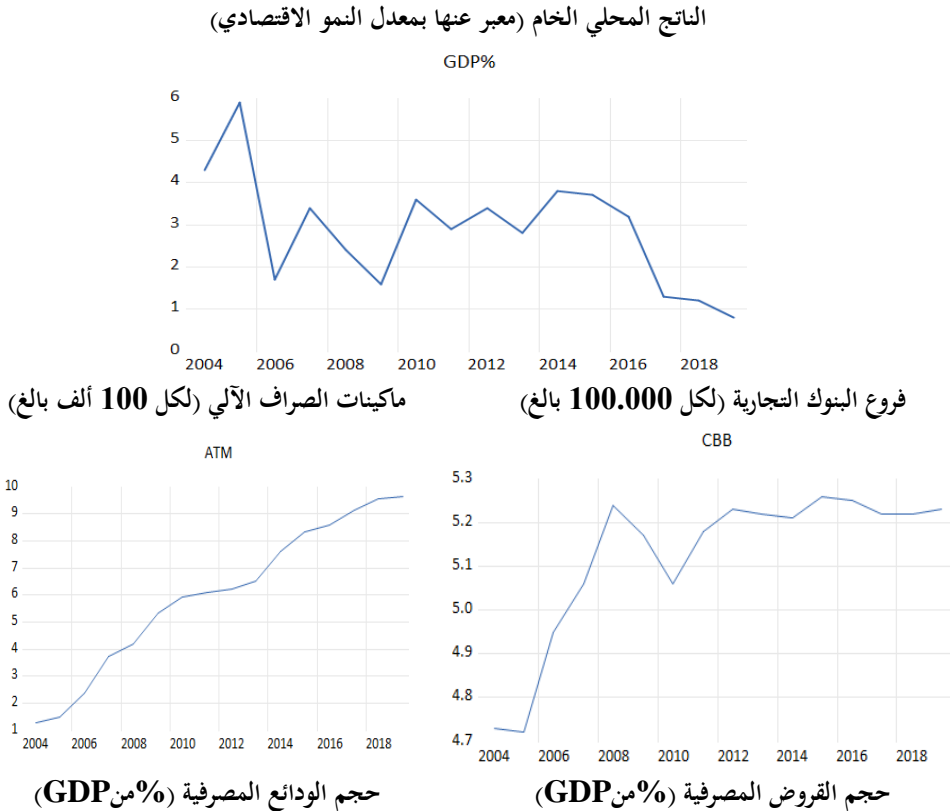
Variables	ABD_GDP_	ABL_GDP_	ATM	CBB	GDP
Mean	49.08178	33.45474	5.999375	5.121875	2.875000
Median	48.18374	28.95779	6.155000	5.215000	3.050000
Maximum	55.05274	53.52836	9.640000	5.260000	5.900000
Minimum	39.13704	22.38434	1.270000	4.720000	0.800000
Std. Dev.	4.988045	10.78934	2.770806	0.176530	1.334916

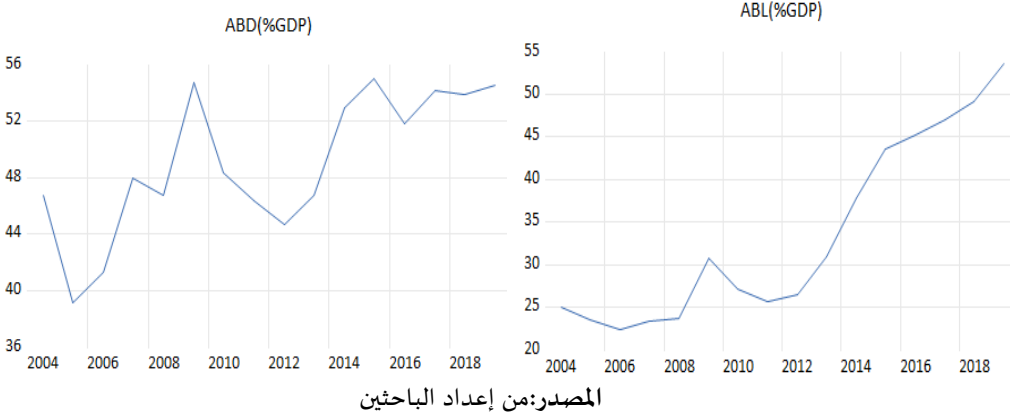
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews12

نشير إلى أنه خلال فترة الدراسة تظهر تقلبات على : الناتج المحلي الخام (معبّر عنها بمعدل النمو الاقتصادي) بمعدل أدنى يقدر بـ : 0.80% سنويا ومعدل أقصى يقدر بـ 5.90% . بينما متغير ATM: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) الذي عرف هو تقلب ملحوظ بمعدل أنى يقدر بـ 1.27 ومعدل أقصى يقدر بـ 9.64 وذلك راجع للارتفاع المتواصل لتوفير ماكينات الصراف الآلي لكل 10 ألف بالغ لتحسين وتقريب الخدمات المصرفية للأفراد. بينما باقي المتغيرات عرفت تقلبات معتدلة مقارنة بالمتغيرات سابقة الذكر.

ولأكثر توضيح وصفي لمسار متغيرات الدراسة يوضح الشكل البياني الموالي تطور هذه المتغيرات عبر الزمن.

الشكل رقم (03):تطور متغيرات الدراسة





2-3- منهجية الدراسة Methodology

من خلال هذه الدراسة سوف نقوم باختبار أثر متغيرات الشمول المالي (كمغيرات مستقلة) على النمو الاقتصادي (كمغير تابع) ، وتم العمل على تحديد متغيرات الشمول المالي وفق العديد من الدراسات السابقة على غرار M.Hungpham, T.Phuonglinhdoan و K. Ratnawati (2020) واستقر التحديد على أن أهم متغيرات الشمول المالي تتمثل فيما يلي : فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ) ، ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) ، حجم القروض المصرفية (% من GDP) ، حجم القروض المصرفية (% من GDP). أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الخام (معبّر عنها بمعدل النمو الاقتصادي). وتم اعتماد الفترة من 2004 إلى 2019 وذلك حسب توفر الإحصائيات كلها في هذه الفترة

اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) في عملية تقدير معاملات نموذج الدراسة كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وتساعدنا في إيجاد النتائج التي تهدف إليها الدراسة.

3-3- نتائج الدراسة ومناقشتها Results and Discussions

أولاً: توصيف نموذج الدراسة :

بعد تحديد متغيرات الدراسة المبنية على مرجعية الدراسات سابقة التطرق ، استطعنا

بناء النموذج القياسي كما يلي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 CBB_t + \beta_2 ATM_t + \beta_3 BL_t + \beta_4 BD_t + \varepsilon_i$$

حيث أن GDP تمثل الناتج المحلي الخام ممثل بمعدل النمو الاقتصادي وهو متغير تابع والمفسر في الفترة t، β_3 وهو الحد الثابت $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ هي معالم نموذج الإنحدار

- *CBB* فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ)
- *ATM* ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)
- *BL* حجم القروض المصرفية (% GDP)
- *BD* حجم الودائع المصرفية (% GDP)
- *εi* يمثل قيم المتغير العشوائي

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة: بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معالم نموذج الدراسة كونها تعد أفضل طريقة للتقدير، تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (03) : تقدير نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.500243	1.228561	3.663019	0.0037
LOGCBB	1.574843	1.730796	0.909895	0.3824
LOGATM	0.461718	0.118950	3.881609	0.0026
LOGBL	0.585688	0.136538	4.289557	0.0013
LOGBD	-1.604579	0.330421	-4.856171	0.0005
R-squared	0.974156	Meandependent var		4.117606
Adjusted R-squared	0.964758	S.D. dependent var		0.163362
S.E. of regression	0.030668	Akaike info criterion		-3.880906
Sumsquaredresid	0.010346	Shwarzcriterion		-3.639472
Log likelihood	36.04725	Hannan-Quinn criter.		-3.868542
F-statistic	103.6571	Durbin-Watson stat		1.363880
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج eviews 2012

وبالتالي فإن صيغة نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين متغيرات الدراسة تتوضح كما يلي:

$$\text{LOGGDP} = 4.500243 + 1.574843\text{LOGCBB} + 0.461718\text{LOGATM} + 0.585688\text{LOGBL} - 1.604579\text{LOGBD}$$

(3.66) (0.90) (3.88) (4.28) (-4.85)

R-squared = 0.97 Adjusted R-squared = 0.96
F = 103.65 DW=1.363

ثالثا: التقييم الإحصائي لنموذج الدراسة:

يلاحظ أن النموذج المتحصل عليه مقبول من الناحية الإحصائية وهذا يظهر من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.974$ ومعامل التحديد المصحح والمقدر بـ 0.96، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ،

كما يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستعمال اختبار Fischer (F) ويعمل هذا الاختبار على معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويعتمد على نوعين من الفروض :

• فرضية العدم H_0 : وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

• الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

وللمباشرة في الاختبار يلزم الاعتماد على الصيغة التالية : $F_{n-k-1} < F_{cal}$

ومن خلال حساب قيمة F ، فإذا كانت القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية

F_{tab} نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي ن هناك علاقة معنوية ، وهذا ما يؤكد أن هناك علاقة بين المتغير التابع وعلى الأقل متغير مستقل (أي أن هناك تأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع) وهو المرجو من هذه الدراسة. والعكس إذا كانت القيمة المحسوبة F_{cal} أصغر من القيمة الجدولية F_{tab} نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 أي لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

إذا: - القيمة المحسوبة لـ F هي : $F_{cal} = 103.65$

- القيمة الجدولية : $F_{n-k-1}^{\alpha} = F_{16-4-1}^{0.05} = F_{11}^{0.05} = 3.59$

وبالتالي: $F_{11}^{0.05} = 3.59 > F_{cal} = 103.65$

وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، وهذا ما يوحي بأن

النموذج يتميز بمعنوية كلية ويثبت بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة على المتغير التابع.، ويحقق الهدف من هذه الدراسة.

كما أنه يجب اختبار معنوية معاملات المتغيرات المستقلة وذلك من خلال وهذا يتبين

من خلال الإحصائية t حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} لكل معاملات المتغيرات المستقلة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% حيث:

$$t_{n-k-1}^{\alpha} = t_{16-4-1}^{0.05} = t_{11}^{0.05} = 2.20$$

إلا باستثناء معامل CBB: فروع البنوك التجارية و BD حجم الودائع المصرفية

رابعاً: التقييم والتحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج الدراسة (تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع):

يلاحظ من خلال النموذج أعلاه أن النمو الاقتصادي (ممثل بالنتائج المحي الحقيقي GDP) يرتبط بعلاقة طردية مع كل من CBB: فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ) و ATM: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) و BD: حجم القروض المصرفية (مليار دج) وبالعلاقة عكسية مع BD : حجم الودائع المصرفية (مليار دج). وهذا ما يوافق كل ما توصلت إليها أغلب الدراسات التي ناقشت الموضوع والتي تفيد بتأثير إيجابي لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي لكن بنسب متفاوتة.

و لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة: CBB, ATM, BL, BD على المتغير التابع GDP ، نلجأ إلى معامل التحديد $R^2=0.974$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع بنسبة 97% ، ولكون النموذج المدروس هو نموذج إنحدار متعدد نلجأ إلى معامل التحديد المصحح والمقدر بـ 0.96، وهذا يعني أن 96% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام GDP سببها التغير في المتغيرات المستقلة والباقي يرجع لأسباب أخرى.

ولأكثر تفصيل من خلال نموذج الدراسة يلاحظ أن معامل CBB فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ) هو موجب وبالتالي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع لكنه غير معنوي. أما معامل ATM : ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) هو موجب وبالتالي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع ومعناه إذا تغير ATM بـ 1% ، سوف يتغير معدل النمو الاقتصادي (ممثل في الناتج المحلي الخام GDP) بـ 0.46% بينما معامل BL حجم القروض المصرفية (مليار دج) هو موجب وبالتالي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع ومعناه إذا تغير BL بـ 1% ، سوف يتغير معدل النمو الاقتصادي (ممثل في الناتج المحلي الخام GDP) بـ 0.58% . لكن معامل BD حجم الودائع المصرفية (مليار دج) هو سالب وبالتالي يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهو غير معنوي.

وكتقييم لهذه النتائج فإن أغلبها تتفق مع النظرية الاقتصادية وأغلب الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع .

الخلاصة

من خلال دراستنا والتي كان الهدف هو معرفة حجم التأثير لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، استطعنا الخروج بالنتائج التالية :

- من المفاهيم النظرية والدراسات التي عالجت موضوع الشمول المالي فقد اتفقت العديد من الدراسات على أن الشمول المالي يساهم بدرجة كبيرة في تسهيل الحصول على الخدمات

المالية وفي أسرع وقت ، ويحدث آثار جلية على النمو الاقتصادي من خلال الرقي بالخدمات المالية والمصرفية وبالتالي تسهيل التمويل على المشاريع الاستثمارية التي بدورها تساهم في رفع منسوب الاستثمار المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

- اختلفت العديد من الدراسات في تحديد موحد لمتغيرات الشمول المالي لكن ساهمت الهيئات الدولية وخاصة البنك الدولي في إعطاء نظرة شاملة عن أهم المتغيرات والتي تساعد متخذي القرار في معرفة آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها النمو الاقتصادي ، وهذا ما يسهل من تحدي التوجهات المستقبلية للحكومات في هذا المجال .
- من خلال الدراسة القياسية فإن جل متغيرات الشمول المالي محل الدراسة والمتمثلة في CBB: فروع البنوك التجارية (لكل 100.000 بالغ) و ATM : ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) وكذلك BL حجم القروض المصرفية (مليار دج) ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي باستثناء حجم الودائع الذي يرتبط بعلاقة عكسية وغير معنوية نظرا لأن زيادة منسوب الودائع في البنوك يعطل الاستثمار وبالتالي يثبط النمو الاقتصادي ومن خلال هذه الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بأهم الاقتراحات :
- ضرورة تحرير النظام المصرفي وزيادة عدد فروع البنوك على المستوى الجغرافي لتقريب الخدمات المصرفية من الأفراد وخاصة المتعاملين الاقتصاديين لتسهيل الاستفادة وعامل مهم في توفير التمويل وبالسرعة المطلوبة للمشاريع الاقتصادية والذي بدوره يساهم في تحسين منسوب الاستثمار الذي يعتبر عامل مهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
- ضرورة تفعيل الرقمنة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين وتفعيل الصيرفة الإلكترونية لما لذلك من أهمية بالغة في الاستجابة للمتطلبات والإحتياجات الاقتصادية الراهنة.
- تكثيف الجهود في مجال الاستجابة السريعة لطالبي التمويل خاصة اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لذلك من أهمية في إنعاش الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد باغه م. (2021). دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*. 431-532,
- آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). ، "واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب. *دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية*، 10 (3).
- بن رجب ج. (2018). دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتاج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *مجلة صندوق النقد العربي*.
- بن عيشوبة ر. (2018). صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*.
- سيد اممر زع، بن عبد الفتاح د. (2020). التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *7. مجلة التكامل الإقتصادي*. 8(1)،
- القاضي أ. (2018). الشمول المالي والأداء الإقتصادي بالتطبيق على مصر. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*. 34-35، (4)، 32،
- نهلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*.
- Al Burguillos , j., & Danny , C. (2020). Determinants of Inter-regional Financial Inclusion Heterogeneities in the Philippines. *Working Papers* , 1-19
- Mohammed Albiman, M., & Omar Baka, H. (2021). The Role of Financial Inclusion on Economic Growth in Sub Saharan African (SSA) Region, Athens . *Journal of Business & Economics*, 1(8), 1-21
- Al-Chahada, A., Qasim, A., & Ghaleb, A. (2020). Financial Inclusion Indicators and their Effect on Corporate Profitability. *Journal of Business and law*.
- Bruhn, M., & Love, I. (2014). The real impact of improved access to finance: Evidence from Mexico. . *The Journal of Finance*, 69(3), 47-76.
- Cihak, M., Mare, S., & Melecky. , M. (2016). The nexus of financial inclusion and financial stability a study of trade-offs and synergies. *Policy Research Working Paper*.
- Fungáčová, Z., & Weill, L. (2014). Understanding financial inclusion in China. *BOFIT Discussion Papers*,(10).

- Goyal, R., Creane, A., Mobarak, M., & Sab, R. (2014). Financial sector development in the Middle East and North Africa. *IMF Working Paper*.
- Grohmann, A., Menkhoff, L., & Klühs, A. (2018). Does financial literacy improve financial inclusion? Cross country evidence. *World Development*(111), 84-96.
- Hung PHAM, M., & Linh DOAN, T. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries. , *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(6), 47-59.
- Keefer, P., & Knack, S. (1997). Why don't poor countries catch up? A cross-national test of an institutional explanation. *Economic inquiry journal*, 35(3), 590-602.
- Levine, R., Loayza, N., & Beck., T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of Monetary Economics*, 46(1), 31-77.
- Lorenzo, D. (2015). Financial Development, Technological Progress and Economic Growth. *International Review of Economics & Finance*, 1-20.
- Mathur, I., & Marcelin, I. (2015). Institutional failure or market failure? *Journal of Banking & Finance*(52), 266-280.
- Mehrotra, A., & Yetman, j. (2015). Financial inclusion – Issues for central banks. *BIS Quarterly Review*, 83-6.
- Mohammed Albiman, M., & Omar Baka, H. (2021). The Role of Financial Inclusion on Economic Growth in Sub Saharan African (SSA) Region. *Athens Journal of Business & Economics*,(8), 1-21.
- OECD. (2015). *National strategies for financial education: : OECD , 2015*. Paris, OECD/INFE policy handbook.
- Ozili , & Peterson. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329-340.
- RATNAWATI , K. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in AsiaVol 7 No 10 , pp 73–85. , *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(10), 73-85.
- Stijn, C. (2006). Access to Financial Services: A Review of the Issues and Public Policy Objectives. *The World Bank Research Observer*, 21(2), 207–240.
- Thi-Hong Van,, L., Anh , T., & NhanThien, N. (2019). Financial Inclusion and Economic Growth: An International Evidence. *Emerging Markets Finance and Trade journal*.
- worldbank. (2018). -<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>. Consulté le 10 10, 2021, sur worldbank: - <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>.
- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa . *Review of development finance*, 6(1), 46-57.